

أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية في الجزائر للفترة ما بين (1996-2023)

(2023) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

The impact of political stability on attracting foreign direct investment: an empirical study in Algeria for the period (1996-2023) using the autoregressive distributed lag (ARDL) model

خليفة محمد¹، أوباية صالح²

مخبر التطبيقات الكمية والكيفية للارتفاع الاقتصادي الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية

¹ جامعة غرداية (الجزائر)، khelifa.mohamed@univ-ghardaia.edu.dz

² جامعة غرداية (الجزائر)، ouyaba.salah@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/11/25

تاريخ القبول: 2025/11/04

تاريخ الاستلام: 2025/07/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية في الجزائر للفترة ما بين (1996-2023)، ومن خلال ذلك تم تقديم النموذج للكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود الحديثة نسبياً. حيث بينت نتائج الاستقرارية أن متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$ ، وللكشف عن التكامل المشترك نقوم باستخدام طريقة اختبارات الحدود التي نتج عنها وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغير الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الدراسة، مما أدى بنا إلى تقدير نموذج $ARDL$. فمن خلاله توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، أي أن الاستقرار من العوامل الحاسمة في تشكيل بيئة استثمارية مواتية، إذ إن غيابه يؤدي إلى ارتفاع مستويات المخاطرة، ما يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم قراراتهم الاستثمارية. كما يسهم عدم الاستقرار في زيادة تكاليف إنجاز المشاريع، ويحد من فعالية الحوافز الاستثمارية التي تقدمها الحكومات سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب.

كلمات مفتاحية: الاستقرار السياسي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تكامل مشترك، نموذج $ARDL$.

تصنيف JEL: F21، F29.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of political stability on attracting foreign direct investment (FDI), through an econometric analysis applied to Algeria over the period 1996–2023. In this regard, a model was developed to test for the existence of cointegration using the relatively recent Bounds Testing approach. The stationarity tests revealed that the variables under study are integrated of the same order, i.e., $I(1)$. To test for cointegration, the Bounds Testing method was employed, and the results confirmed the existence of a long-run equilibrium relationship between political stability and FDI during the study period. Consequently, an ARDL (Autoregressive Distributed Lag) model was estimated. The findings indicated a positive long-term relationship between political stability and FDI inflows, suggesting that stability is a critical factor in creating a favorable investment environment. Its absence increases the level of investment risk, prompting investors to reconsider their investment decisions. Furthermore, political instability raises project implementation costs and undermines the effectiveness of investment incentives offered by governments to both domestic and foreign investors.

Keywords: Political stability, investment environment, Foreign Direct Investment (FDI), Co integration, ARDL Model

JEL Classification: F21، F29

1. مقدمة:

في عالم يتسم بالتنافس الاقتصادي الحاد، لم يعد الموقع الجغرافي أو توفر الموارد الطبيعية وحدهما كافيين لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل أصبح الاستقرار السياسي عاملاً حاسماً يحدد وجهة رؤوس الأموال العالمية. إذ يبحث المستثمر الأجنبي عن بيئة آمنة ومستقرة سياسياً تضمن استمرارية مشاريعه وتقلل من المخاطر غير الاقتصادية التي قد تهدد عوائد استثماراته.

فالتحولات السياسية، والاضطرابات الأمنية، والتذبذب في السياسات العامة، جميعها عوامل تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار، مهما كانت الحوافز الاقتصادية المعروضة. من هذا المنطلق، يكتسي تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة، خصوصاً بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى تحسين جاذبيتها الاستثمارية. أولاً الإشكالية: انطلاقاً مما ذكر في مقدمة البحث، ونظراً لأهمية الموضوع، يهدف هذا العمل إلى دراسة أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال طرح السؤال التالي:

ما مدى مساهمة الاستقرار السياسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة ما بين (1996-2023) ؟
ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما علاقة الاستقرار السياسي في جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- 2- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- 3- هل توجد علاقة موجبة بين مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل ؟

ثانياً الفرضيات:

الفرضية الأولى: كلما زاد عدم الاستقرار السياسي، قلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
الفرضية الثانية: لا توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر.
الفرضية الثالثة: هناك علاقة موجبة بين مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.

ثالثاً أهداف الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية نقوم في هذه الورقة البحثية بدراسة أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك في إطار السعي لتحقيق أهداف اقتصادية إستراتيجية. ولتحقيق ذلك، تم اعتماد منهجية الاقتصاد القياسي من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، باستخدام برنامج EViews 12.

ثالثاً الدراسات السابقة:

هناك معظم الدراسات عالجت إشكالية أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى أهميتها في اقتصاديات الدول، ومن بين الدراسات نجد:

دراسة: قبائلي الحاجة، دباحي يمين، (أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2002-2019)، المجلد: 11، العدد: 03، مجلة الإستراتيجية والتنمية، أفريل (2021)

عالجت هذه الدراسة أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)، باستخدام منهج التكامل المشترك غراجر في عملية التقدير حيث توصلت إلى أن مؤشر الاستقرار

السياسي و الأمني في المدى الطويل ليس له معنوية في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على عكس بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية (مؤشر حرية الاستثمار ، مؤشر حرية التجارة ، مؤشر الإنفاق الحكومي)

دراسة : سي جلاي الهاشمي، مختاري فيصل، (تأثير الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، المجلد 07، العدد 01، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 2022)

أظهرت نتائج الدراسة أن الاستقرار السياسي يعد عاملا حاسما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. فقد بينت البيانات للفترة الممتدة من 1996 إلى 2020، باستخدام نموذج ARDL، وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، واستقرار الحكومة من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

وأثبتت النتائج أن تحسن هذه المؤشرات يساهم بشكل إيجابي وملحوس في زيادة التدفقات الاستثمارية نحو الجزائر، في حين أن فترات عدم الاستقرار، كما حدث خلال التسعينات، كان لها تأثير سلبي واضح على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

دراسة أجنبية: السيدة طيبة عبد الحميد صقر، د. ليماء سعود شيشه، (مؤشرات الاستقرار السياسي في نظريته النمو وأثرها على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية للفترة (1998-2022)، المجلد 9، العدد 3، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية (JEALS)، 2025)

وتشير النتائج المحصل عليها إلى أن الاستقرار السياسي على المدينين الطويل والقصير تأثيرا معنوي وإيجابي على كليهما مما يدل على أهمية الاستقرار السياسي في تحفيز النمو الصناعي وتشير النتائج إلى صحة الفرضية الأولى التي تنص على وجود تأثير معنوي إيجابي للاستقرار السياسي على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية حيث توجد علاقة معنوية مباشرة على المدى الطويل على مستوى المعنوية 5% فعالية الحكومة على المدينين الطويل و القصير لها تأثير غير معنوي مما قد يعكس تحديات تحسين جودة الخدمات العامة وتأثيرها على النمو والصناعي في المملكة العربية السعودية

دراسة أجنبية: Jansen Kiptoo، (تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلد 6، العدد 1، المجلة الدولية لدراسات الدول النامية، 2024)

أظهرت الدراسة أن الاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية يساهمان بشكل كبير في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفير بيئة سياسية آمنة وقابلة للتنبؤ، ما يشجع المستثمرين الأجانب على توجيه رؤوس أموالهم نحو الدول المستقرة، وأن المناخ السياسي المستقر يُعدّ من العوامل الحاسمة في جذب الاستثمارات، خاصة في الأسواق الناشئة، حيث لعبت المؤسسات الديمقراطية دورا محوريا في ذلك، في المقابل ركزت الدراسة على تأثير عدم الاستقرار السياسي، مبرزة الأثر السلبي الذي يخلفه على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة أجنبية:

Pavel Jeutang and Kwabena Kesse، (مقياس جديد للمخاطر السياسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلد 14، العدد 10، رقم المقال 482، مجلة إدارة المخاطر والمالية، مؤسسة MDPI السويسرية، 2021) قدمت هذه الدراسة مقياسا جديدا للمخاطر السياسية ودرست أثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وتُظهر النتائج أن هذا المقياس يحتوي على معلومات إضافية وهامة تتجاوز ما استخدم في الدراسات السابقة، مما يعزز من قدرته التفسيرية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما كشفت الدراسة أن وجود الموارد الطبيعية في الدول المستقبلية للاستثمار يُضعف من أهمية الاستقرار السياسي، حيث قد تستمر الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار رغم ارتفاع المخاطر السياسية، بفضل توفر الموارد. ووجدت الدراسة أيضاً علاقة مقعرة بين درجة التشرذم العرقي والثقافي وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول الغنية بالموارد. ويشير ذلك إلى أن تجاوز مستوى معين من التشرذم قد يؤدي إلى تراجع جاذبية هذه الدول للاستثمار الأجنبي، رغم ثرواتها الطبيعية.

رابعا محاور الدراسة: للإجابة على إشكالية بحثنا وتحقيق أهداف الدراسة يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الثاني: أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (دراسة قياسية).

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستقرار السياسي أحد المحددات الرئيسية لقدرة الدول على جذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وفي مقدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بات عنصراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة، من هذا المنطلق، يسعى هذا المحور إلى تأصيل الإطار المفاهيمي لهذين المتغيرين الجوهريين، والكشف عن طبيعة العلاقة السببية والارتباطية التي تجمعهما.

الفرع الأول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار المباشر هو أحد أنواع الاستثمار عابر الحدود، حيث يمتلك مستثمر مقيم في دولة ما درجةً من السيطرة أو النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في دولة أخرى. ولا يقتصر هذا الاستثمار على حصص الملكية التي تمنح السيطرة، بل يشمل أيضاً الاستثمارات المرتبطة بهذه العلاقة، مثل:

الاستثمار في الشركات التابعة غير المباشرة، الاستثمار في الشركات الزميلة، الاستثمار في شكل ديون بين الأطراف ذات العلاقة.

وبذلك، يتجاوز الاستثمار المباشر مجرد الملكية ليشمل كافة أشكال التمويل والعلاقات الاقتصادية الناتجة عن هذه السيطرة أو النفوذ¹.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر: هو أحد أشكال الاستثمار الدولي، حيث يحصل مستثمر مقيم (يُعرف بالمستثمر المباشر) على مصلحة مستدامة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (تُسمى مؤسسة الاستثمار المباشر). وتتمثل هذه المصلحة في:

- علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة.
- درجة نفوذ كبيرة تمكن المستثمر من التأثير في إدارة المؤسسة.
- وبذلك، لا يقتصر هذا النوع من الاستثمار على الجانب المالي فحسب، بل يشمل أيضاً عنصر التحكم أو التأثير الفعّال² الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل حصيلة صافي التدفقات المالية التي تشمل:
- رأس مال حقوق الملكية، الأرباح المعاد استثمارها، أشكال رأس المال طويل وقصير الأجل المسجلة في ميزان المدفوعات ويتم قياسه من خلال:

- صافي التدفقات (الاستثمارات الجديدة مطروحاً منها الاستثمارات المسحوبة)
- نسبة هذه التدفقات إلى إجمالي الناتج المحلي للبلد المضيف

ويعكس هذا المؤشر حجم التفاعل الاستثماري بين المستثمرين الأجانب والاقتصاد المحلي³.

3. مؤشرات قياس مناخ الاستثمار⁴:

- مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال البنك الدولي:
يصنف 190 دولة حسب سهولة البيئة التنظيمية للأعمال
يعتمد على معايير: بدء النشاط، التمويل، الضرائب، التجارة عبر الحدود
- مؤشر التنافسية العالمية المنتدى الاقتصادي العالمي:
يقيس قدرة الدول على النمو والمنافسة
وله مؤثران رئيسيان:
النمو والمنافسة (50% تكنولوجيا، 25% مؤسسات عامة، 25% اقتصاد كلي)
مناخ الأعمال (يشمل الانفتاح، البنية التحتية، الموارد البشرية)
- مؤشر الحرية الاقتصادية (معهد هيريتيج)
يقيس حرية 180 دولة في:
القوانين، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية، انفتاح السوق
- مؤشر المخاطر القطرية:
يصنف الدول حسب درجة المخاطرة (0-100)
مكوناته: مخاطر سياسية (50%) واقتصادية (25%) ومالية (25%)
- مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر (الأونكتاد):
مؤشر الأداء: يقارن حجم الاستثمار بحجم الاقتصاد
مؤشر الإمكانات: يقيس جاذبية الدولة للاستثمار

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: تقرير منظمة التعاون الإسلامي توقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي (تشجيع الاستثمار من أجل التنمية)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، الكويت، 2015، ص 130.

4. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

- حسب الدوافع الاستثمارية:
- استثمارات البحث عن الموارد الطبيعية (للاستفادة من الثروات المعدنية والطاقوية)
- استثمارات البحث عن الأسواق (لتوسيع النشاط التجاري)
- استثمارات البحث عن الكفاءة (لتحسين الإنتاجية وخفض التكاليف)
- استثمارات البحث عن الأصول الإستراتيجية (للاستحواذ على تقنيات أو علامات تجارية)
- حسب الهيكل القانوني:

- مشاريع استثمارية مشتركة (بشراكة مع مستثمرين محليين)
- شركات مملوكة بالكامل (فرع أو شركة تابعة)
- عمليات التجميع أو الاندماج والاستحواذ
- استثمارات في المناطق الحرة والاقتصادية الخاصة⁶.

الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي

1. يُعرّف الاستقرار السياسي: بأنه قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه بكفاءة، والاستجابة لمطالب المجتمع، والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، بما يحفظ شرعيته ويضمن استمراريته دون اللجوء للعنف، مع التزامه بالإطار الدستوري والقانوني. أما عدم الاستقرار السياسي فيظهر عندما يفشل النظام في إدارة الأزمات أو تلبية الحد الأدنى من توقعات المواطنين، مما يؤدي إلى تآكل الشرعية وانتشار العنف السياسي، وفقدان السيطرة على الأوضاع الأمنية، وضعف القدرة على تطبيق القانون. وبذلك، يشكل الاستقرار السياسي الضمانة الأساسية لاستمرارية الأنظمة، بينما يمثل عدم الاستقرار تهديداً وجودياً لها، حيث تتناسب قوة النظام عكسياً مع درجة عدم الاستقرار الذي يعانيه⁷.

أما ظاهرة عدم الاستقرار فتتمثل في الدول العربية حالة معقدة متعددة الأبعاد، حيث تتفاعل عوامل هيكلية وسياسية واجتماعية لتغذي هذه الأزمة. فمن ناحية، تسهم المشكلات الاقتصادية الحادة مثل ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر في تأجيج السخط الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يعاني العديد من الأنظمة العربية من ضعف المؤسسات، حيث تهيمن الشخصية على الحياة السياسية على حساب بناء مؤسسات دولة قادرة على الصمود. كما تُفاقم الثقافة الاستهلاكية السائدة من حدة الأزمات الاقتصادية، بينما يُضعف هشاشة الأحزاب السياسية وغياب المجتمع المدني الفاعل من فرص المشاركة السياسية الحقيقية. هذه العوامل المتشابكة تُنتج بيئة خصبة لتفاقم الأزمات وتهديد الاستقرار⁸.

2. المؤسسة السياسية⁹:

المؤسسة (Institutionalization) هي عملية اكتساب المؤسسات والإجراءات السياسية للاستقرار والقيمة، مما يعزز قدرتها على التكيف مع التحديات وضمان استمراريتها رغم تغير القيادات. تقاس درجة المؤسسة بعدة عوامل، منها:

- التكيف والصلابة: عبر العمر الزمني، القدرة على تجديد القيادات، والتكيف الوظيفي.
- التعقيد: تعدد الوحدات التنظيمية ووظائفها.
- الاستقلالية: ابتعاد المؤسسات عن تأثير التجمعات السياسية الأخرى.
- التسلسل الهرمي: تنظيم العلاقات الداخلية لضمان الكفاءة.
- كما تساهم المؤسسة في تعزيز الشرعية السياسية من خلال:

- ضبط العملية السياسية بقواعد واضحة وشفافة.
- العقلانية والكفاءة في صنع القرار.
- الاستقرار رغم تغير الأفراد.
- المشاركة الديمقراطية التي تقوي علاقة المواطنين بالسلطة.

النتيجة: نظام سياسي مستقر وقادر على مواجهة التحديات بفعالية.

3. العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي:

تشمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، انتشار الفساد، الصراعات الداخلية والخارجية، مستوى الاستثمار، استقرار الحكومة، التوترات الدينية، النزاعات العرقية، فعالية القانون والنظام العام، مدى التزام النظام بالديمقراطية، كفاءة البيروقراطية، ودرجة تدخل الجيش في السياسة. كل هذه العوامل تتفاعل لتحديد مستوى استقرار النظام السياسي وقدرته على الصمود أمام التحديات¹⁰.

الفرع الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بناءً على تصنيف المخاطر السياسية الصادر عن ICRG. تؤكد وجود علاقة إيجابية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ومؤشر الاستقرار السياسي، على سبيل المثال، يمكن لدولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، مثل غينيا الاستوائية، زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنحو 3.3% من خلال تحسين درجة استقرارها السياسي.

ولكن أحد التفسيرات المعقولة هو أن الدول التي تجذب كميات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية، تخضع مشاريعه لرقابة حكومية مشددة، نظراً لأهميتها الإستراتيجية والسياسية والمالية للدول المضيفة. ويجادل هؤلاء بأن وجود علاقات وثيقة مع الحكومة في مثل هذه الدول قد يكون هو الفارق بين حصول شركة متعددة الجنسيات على الموارد الطبيعية من عدمه، وأن تعزيز هذه العلاقات أسهل في الأنظمة الاستبدادية.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن دولاً، مثل نيجيريا والمملكة العربية السعودية وفنزويلا والعراق، ودولاً أخرى كثيرة، التي تشكل الصناعات الاستخراجية أكثر من 70% من صادراتها، قد عانت جميعها من شكل من أشكال عدم الاستقرار السياسي. على سبيل المثال، تأرجحت نيجيريا بين الحكومات العسكرية القمعية والصراعات والديمقراطية، بينما خاض العراق عدة حروب واسعة النطاق. ومع ذلك، لم تردع هذه الاضطرابات الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الصناعات الاستخراجية من تأسيس أعمالها في هذه الدول. لذلك فإن وجود الموارد الطبيعية له تأثير على العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الاستقرار السياسي¹¹.

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنقوم في هذا المحور بدراسة قياسية لأثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة ما بين 1996-2023. ويكون ذلك في فرعين، حيث يهتم الفرع الأول بعرض المتغيرات والبيانات، بينما الفرع الثاني فقد خصص مناقشة وتحليل النتائج.

الفرع الأول: عرض البيانات والمتغيرات

بملاحظة طبيعة الدراسة المتمحورة حول اختبار مدى تأثير متغير الاستقرار السياسي على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اقتضى الأمر استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية والأساليب البحثية. حيث سنتطرق في هذا الفرع لمعرفة البيانات وحدود الدراسة (الجغرافية والزمنية) وكذلك عرض المتغيرات وتحديد النموذج.

1. البيانات وحدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود جغرافية وحدود زمنية على النحو التالي :

أ - الحدود الزمنية للدراسة

تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة التي تغطي الفترة (1996-2023). وقد تم الحصول على معطيات الدراسة من منظمة الشفافية الدولية وإحصائيات البنك الدولي أنظر الملحق 1.

ب - الحدود الجغرافية للدراسة

تم إجراء التحليل والقياس على الاقتصاد الجزائري.

2. عرض المتغيرات وتحديد النموذج المستخدم

أ - متغيرات النموذج

يمكن بيان المتغيرات المستخدمة في التقدير على النحو التالي :

- المتغير التابع: يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) ونرمز له بـ (FDI): صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.
- المتغير المستقلة: يتمثل في:

مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف ونرمز له بـ (PS): يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب مدى احتمالية عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب. يشير الترتيب المتيوي إلى ترتيب الدولة بين جميع الدول التي يغطيها المؤشر الإجمالي، حيث يُمثل صفر أدنى مرتبة، و100 أعلى مرتبة. وقد عُدلت النسب المئوية لتصحيح التغيرات التي طرأت على تركيبة الدول التي يغطيها مؤشر مجموعة العمل.

ب - تحديد النموذج

بعد عملية تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل وتجميع البيانات الخاصة بها تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج المستخدم كما يلي:

$$\text{LnFDI} = f(\text{LnPS})$$

وسيتعمد على النموذج القياسية وذلك بعد صياغته الخطية الرياضية كالتالي:

$$\text{LnFDI}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{LnPS}_{1t} + \varepsilon_t$$

ε : تمثل الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: مناقشة وتحليل النتائج

أولا سنقوم باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فلييس بيرون، للتحقق من درجة تكامل المتغيرات وعدم وجود أي متغير مستقر في الفرق الثاني ($I(2)$)، وذلك من أجل تطبيق طريقة اختبار الحدود، على الرغم من أن هذا الاختبار قابل للتطبيق عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر، ($I(0)$)، أو من الدرجة الأولى، ($I(1)$)، أو متكاملة بشكل مشترك.

1- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

نسجل من خلال هذا الاختبار قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة والاحتمال المرافق له، وهذا ما نلخصه في الجدول التالي:

جدول 1. نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		LNFDI	LNPS
With Constant	t-Statistic	-5.2561	-1.7423
	Prob.	0.0002	0.3996
		***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1923	-2.7228
	Prob.	0.0014	0.2359
		***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7767	0.7179
	Prob.	0.3699	0.8642
		n0	n0
		At First Difference	
		d(LNFDI)	d(LNPS)
With Constant	t-Statistic	-8.5039	-5.2177
	Prob.	0.0000	0.0003
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.3264	-5.1121
	Prob.	0.0000	0.0018
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.6788	-5.0845
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbah

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج Eviews12

نلاحظ من الجدول رقم 01 أن كل المتغيرات: $LnPS$ ، $LnFDI$ ، غير مستقرة في مستوياتها عند مستوى معنوية 5% (القيم المحسوبة أقل تماماً من القيم الحرجة)، غير أن استعمال للفروق الأولى لمتغيرات محل الدراسة: $DLnPS$ ، $DLnFDI$ ، أثبتت أن كل المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية 5% (القيم المحسوبة أكبر تماماً من القيم الحرجة).

2- نتائج اختبار فليبس بيرون (PP)

وبعد إجراء هذا الاختبار فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة والاحتمال المرافق له، وهذا ما نلخصه في الجدول التالي:

جدول 2. نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات

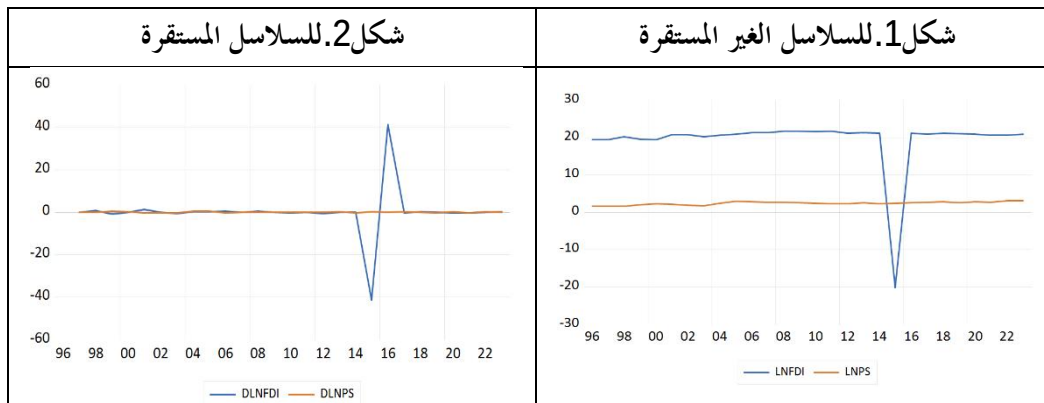
UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
With Constant	t-Statistic	LNFDI	-5.2562	LNPS
	Prob.		0.0002	0.5494
With Constant & Trend	t-Statistic		-5.1923	-2.7407
	Prob.		0.0014	0.2295
Without Constant & Trend	t-Statistic		-1.0398	1.3594
	Prob.		0.2613	0.9524
At First Difference				
With Constant	t-Statistic	d(LNFDI)	-25.9607	d(LNPS)
	Prob.		0.0001	0.0001
With Constant & Trend	t-Statistic		-25.5473	-5.5812
	Prob.		0.0000	0.0006
Without Constant & Trend	t-Statistic		-26.7922	-5.2675
	Prob.		0.0000	0.0000

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbah
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج Eviews12

نلاحظ من الجدول رقم 02 أن كل المتغيرات: $LnPS$ ، $LnFDI$ ، غير مستقرة في مستوياتها عند مستوى معنوية 5% (القيم المحسوبة أقل تماماً من القيم الحرجة)، غير أن استعمال للفروق الأولى لمتغيرات محل الدراسة: $DLnPS$ ، $DLnFDI$ ، أثبتت أن كل المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية 5% (القيم المحسوبة أكبر تماماً من القيم الحرجة). وهذا ما يظهر من خلال الشكلين التاليين:



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج Eviews12

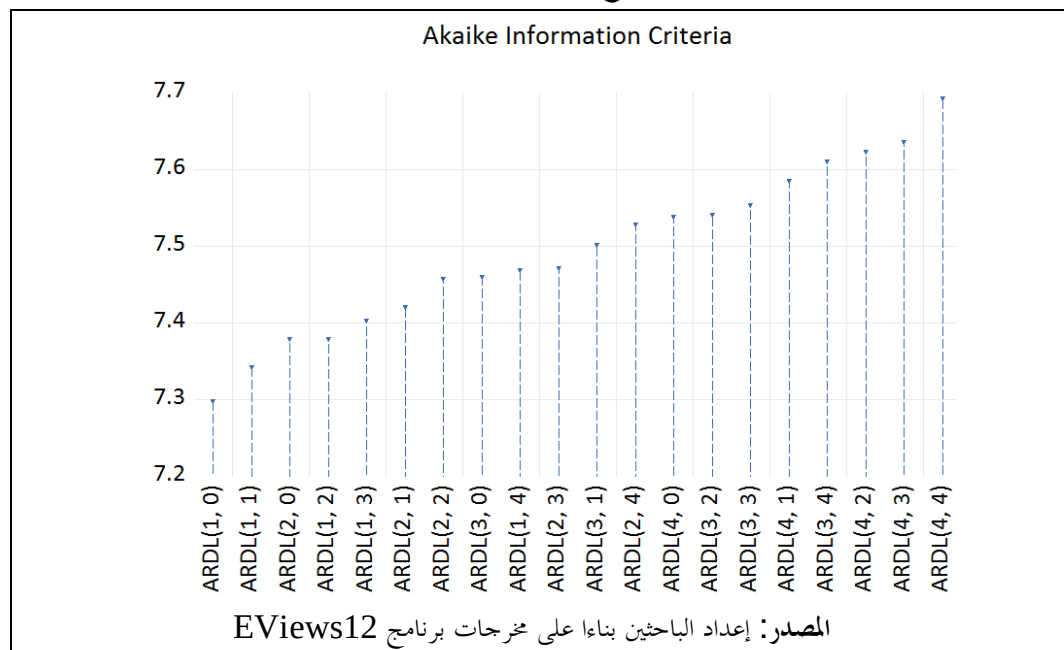
وللتأكد من وجود تكامل مشترك بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر، نستخدم أسلوب اختبار الحدود.

3- نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

لاختبار الحدود نقوم أولاً اختبار طول الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على أحد المعايير الثلاثة التي تتمثل في Akaike information criterion (AIC) و (SBC Schwarz information criterion) و Hannan Quinn criterion (HQ) الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علماً بأن الانحدار لا يحتوى على ثابت ولا مركبة الاتجاه العام.

وتشير نتائج الاختيار إلى أن طول الإبطاء الأفضل للمتغيرات الدراسة هي $ARDL(1,0)$ حسب معيار AIC، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 3. نتائج معايير اختيار طول الإبطاء



الخطوة التالية تتمثل في اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق اختبار إحصائية (F)، حيث جاءت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج. والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحها كل من Pesaran et al. (2001) عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%. النتائج لهذا النموذج تدعم رفض فرضية العدم عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%. ومنه تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

جدول 3. اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل الحالة الثانية (Pesaran et al. (2001)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.857431	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews12

1- نتائج تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:

بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، فإن نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية

الأجل القصير لبيانات الجزائر موضحة في الجدول التالي:

جدول 4. نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LNFDI) Selected Model: ARDL(1, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 06/05/25 Time: 07:32 Sample: 1996 2023 Included observations: 27				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-1.051053	0.195898	-5.365319	0.0000
R-squared	0.525420	Mean dependent var		0.055737
Adjusted R-squared	0.525420	S.D. dependent var		11.45580
S.E. of regression	7.891874	Akaike info criterion		7.005878
Sum squared resid	1619.323	Schwarz criterion		7.053872
Log likelihood	-93.57935	Hannan-Quinn criter.		7.020149
Durbin-Watson stat	2.010338			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

أن معامل تصحيح الخطأ ($\lambda = -1.051$) ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية أقل من 1%، وبإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه فإنه يمكننا القول أن -1.051 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن سرعة العودة إلى وضع التوازن في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد الجزائري عن وضع التوازن. وهذه النتيجة توحى بأن الاستقرار السياسي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر متكاملة تكاملاً مشترك ولها علاقة توازن في الأجل طويلة.

2- نتائج تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات الجزائر:

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج لبيانات الجزائر، فإن الجدول (5) يلخص نتيجة تقدير

نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل:

جدول 5. تقدير نموذج (ARDL) في الأجل الطويل لبيانات الجزائر

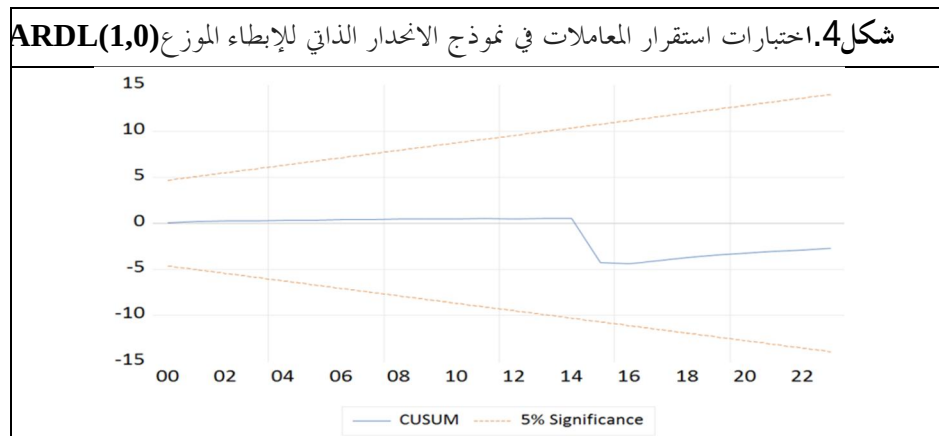
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPS	0.547951	3.580153	0.153052	0.8796
C	17.97891	8.922812	2.014938	0.0552
EC = LNFDI - (0.5480*LNPS + 17.9789)				

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

فمن خلال الجدول 05 تبين لنا وجود علاقة موجبة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر حيث إذا زاد الاستقرار السياسي بوحدة واحدة فإنه الاستثمار الأجنبي المباشر يرتفع بـ 0.547.

3- اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصلية والمقدرة للمتغير التابع:

من خلال الشكل (05) تشير نتائج اختبار CUSUM إلى أن حدود الاختبار ظلت ضمن حدود الثقة عند مستوى معنوية 5% طوال فترة الدراسة، مما يدل على ثبات واستقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية تؤثر على صحة التقديرات، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة من نموذج "ARDL".



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

4- دراسة وتحليل بواقي النموذج ARDL(1,0) لبيانات الجزائر

في إطار دراسة البواقي فإننا نختبر أنها مستقلة عن بعض وتمثل تشويش ابيض، كما أننا نختبر ثبات تباين البواقي.

جدول 6. نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	0.297435	Prob. F(2,22)	0.7457	
Obs*R-squared	0.710847	Prob. Chi-Square(2)	0.7009	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 06/05/25 Time: 07:32				
Sample: 1997 2023				
Included observations: 27				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDI(-1)	7.217084	9.836247	0.733723	0.4709
LNPS	-2.649032	5.223069	-0.507179	0.6171
C	-132.8923	181.7096	-0.731345	0.4723
RESID(-1)	-7.220881	9.835275	-0.734182	0.4706
RESID(-2)	0.308464	0.532501	0.579275	0.5683
R-squared	0.026328	Mean dependent var	1.97E-15	
Adjusted R-squared	-0.150704	S.D. dependent var	7.891874	
S.E. of regression	8.465680	Akaike info criterion	7.275494	
Sum squared resid	1576.690	Schwarz criterion	7.515464	
Log likelihood	-93.21917	Hannan-Quinn criter.	7.346849	
F-statistic	0.148718	Durbin-Watson stat	1.954859	
Prob(F-statistic)	0.961607			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

فنتيجة اختبار (Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي ومسجلة في الجدول (06) تؤكد على قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ضمن النموذج المعتمد $ARDL(1,0)$ وهذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية LM.

أما فيما يخص اختبار ثبات التباين فان نتيجة اختبار (ARCH) مسجلة في الجدول (07).

جدول 7. نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.040388	Prob. F(1,24)	0.8424	
Obs*R-squared	0.043681	Prob. Chi-Square(1)	0.8344	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/05/25 Time: 07:33				
Sample (adjusted): 1998 2023				
Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	64.82075	61.92807	1.046710	0.3057
RESID^2(-1)	-0.040987	0.203945	-0.200969	0.8424
R-squared	0.001680	Mean dependent var	62.27056	
Adjusted R-squared	-0.039917	S.D. dependent var	303.0823	
S.E. of regression	309.0722	Akaike info criterion	14.37883	
Sum squared resid	2292615.	Schwarz criterion	14.47561	
Log likelihood	-184.9248	Hannan-Quinn criter.	14.40670	
F-statistic	0.040388	Durbin-Watson stat	2.003460	
Prob(F-statistic)	0.842417			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

ومن خلال النتيجة يمكننا قبول الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة والتأكيد على أن بواقي النموذج المعتمد ذات تباين ثابت $ARDL(1,0)$ وهذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية A.

وعليه فان بواقي النموذج المقترح $ARDL(1,0)$ هي تشويش ابيض ذات تباين ثابت.

بعدها وفقنا في كل الاختبارات الإحصائية السابقة (اختبار الاستقرار، التقييم الإحصائي والقياسي للنموذج، اختبار التشويش الأبيض للبواقي، اختبار ثبات تباين البواقي) يمكننا اعتبار أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائية وقياسية وبالتالي فهو ذو مصداقية ويمكننا الاعتماد عليه في التحليل والدراسة.

خاتمة:

بحثت هذه الدراسة على ما مدى مساهمة الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1996-2023)، ولتوضيح ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة من عدمه، فيتطلب ذلك استخدام اختبار جذر الوحدة، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، ولتأكيد ذلك تم تطبيق التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود. وهذا ما يتضح في أهم النتائج التالية:

■ إن اختبار دراسة استقرارية السلاسل تبين أن السلاسل الزمنية للاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة في الفرق الأول.

■ بتطبيق طريقة اختبار الحدود للتكامل المشترك نتج وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهذا ما أدى بنا إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ — ARDL.

■ تبين لنا وجود علاقة موجبة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير (قبول الفرضية)، أي أن الاستقرار السياسي يؤثر موجبا على مناخ الاستثمار إذ يعتبره بمثابة ضريبة على أعمالهم وعنصرا مهما في رفع مستوى المخاطرة باستثماراتهم، ويزيد من تكلفة المشاريع ويقلل من الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار التي تقدمها الدول للمشاريع المحلية والأجنبية.

التوصيات:

- يجب بذل الجهود من أجل توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمل على تحسين البنية التحتية والأنظمة المصرفية.

الهوامش والإحالات:

- 1- قسم خدمات الوسائط المتعددة، ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، 2009، ص 100.
- 2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان الاستثمار لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، الصفاء، الكويت، 2013، ص 6.
- 3- منتدى الاستراتيجيات الأردني الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وزارة الثقافة، الأردن، أوت 2018، ص 4.
- 4- د. بشير هارون اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 الى 2018 الريشة أطروحة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج الاخضر باتنة واحد 2021 2022 ص 53-58
- 5- تقرير منظمة التعاون الإسلامي توقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي (تشجيع الاستثمار من أجل التنمية)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، الكويت، 2015، ص 130.
- 6- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص 12-14.
- 7- د. بن يمينة شايب الذراع، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، العدد 21، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جانفي 2019، ص 109.
- 8- جاسم محمد وايش، عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية دراسة تحليلية، العدد الثاني والثمانون، مديرية التربية بغداد، الرصافة الثانية، وزارة التربية، 2020/11/16، ص 540.
- 9- سهيلة هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، المجلد 10، العدد 3، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/9/3، ص 127-133.
- 10- د. عبدالرؤوف أحمد الحنفي، الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي، العدد 40، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانونية بدمنهو، جانفي 2023، ص 133-135.
- 11- Pavel Jeutang and Kwabena Kesse، (مقياس جديد للمخاطر السياسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلد 14، العدد 10، رقم المقال 482، مجلة إدارة المخاطر والمالية، مؤسسة MDPI السويسرية، 2021، ص 1-2.

الملاحق:

الملحق رقم (01): تطور مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر			الملحق رقم (02): معطيات الدراسة (بالو غار يتم)		
Année	Ps	FDI	Année	LNFDI	LNPS
1996	5,319149	270000000	1996	21.82751	1.671313
1997	5,053191	260000000	1997	21.82419	1.62002
1998	4,787234	606600000	1998	21.93328	1.565953
1999	7,420072	291600000	1999	21.83464	2.004189
2000	10,05291	280100000	2000	21.83085	2.307862
2001	8,465608	1113105540	2001	22.07394	2.136012
2002	6,878307	1064960000	2002	22.06139	1.928373
2003	5,527638	637853030	2003	21.94256	1.709761
2004	10,67961	884749030	2004	22.01296	2.368336
2005	20,38835	1156000000	2005	22.08499	3.014964
2006	15,94203	1841000000	2006	22.24669	2.768959
2007	14,00966	1686736540	2007	22.21249	2.639747
2008	14,90385	2638607034	2008	22.40698	2.701619
2009	13,27014	2746930734	2009	22.4269	2.585517
2010	11,84834	2300369124	2010	22.34212	2.472188
2011	10,42654	2571237025	2011	22.39439	2.344355
2012	9,478673	1500402453	2012	22.16956	2.249044
2013	12,79621	1691886708	2013	22.21365	2.549149
2014	9,523809	1502206171	2014	22.16998	2.253795
2015	11,90476	-537792921	2015	21.51587	2.476939
2016	12,38095	1638263954	2016	22.2015	2.516159
2017	15,71429	1230243451	2017	22.10384	2.75457
2018	17,92453	1466116068	2018	22.16145	2.88617
2019	13,20755	1381200050	2019	22.14109	2.580788
2020	17,92453	1143918160	2020	22.08189	2.88617
2021	15,56604	869194073	2021	22.00867	2.745091
2022	22,64151	932987842	2022	22.02616	3.119785
2023	23,22275	1216010864	2023	22.10025	3.145132
المصدر: إحصائيات البنك الدولي			المصدر: من إعداد الباحثين		